# السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

17

الخميس 5 حزيران 2014 ـ الموافق 7 شعبان 1435 هـ ـ العدد 12788

AS-SAFIR Arabic political daily – Jene 5, 2014 N° 12788



1 قراءة في كتاب توماس بيكيتي «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» من زاوية الأوضاع في بلداننا، بعنوان المراجعات الاقتصادية الكبرى: كشف أسطورة عدالة نمو زمن جمال مبارك.

2 «عائدون من الهزيمة»، قراءة في هزيمة الخامس من حزيران 1967 من زاوية أبناء 1948، الحائزين على «المواطنة الإسرائيلية». و«النسوية الإسلامية»: نقاش للموضوع الإشكالي في ندوة بالإسكندرية.

3 هل تهزم ثورة زنج جديدة في العراق «الديموقراطي»، مثلما حدث لتلك التي سطّر وقائعها التاريخ. وشريط «بألف كلمة» يحيي حلب عبر فنان عالمي من أبنائها: سعيد يكن.

4


هزيمة 5 حزيران

# لمن بسطات القدس؟

لم يُنصِف ابن بطوطة القدس حينما صبّ جُلّ توصيفه للمدينة بقبة الصخرة والمسجد الأقصى في كتابه «تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار»، خلافاً لذكره معالم مدن فلسطينية أخرى مثل أسواق نابلس والرملة. علماً بأن أسواق القدس وباعتها لم تخفت نداءاتهم فيها منذ قبل أيام الرحّالة المغربي. القدس ليست القبة المذهبة فحسب، بل ناس المدينة وتجارها وصنايعيها الحاضرون فيها بقوة تعادل قوة ذلك المكان المقدس. وعلى هؤلاء تظهر آثار احتلال إسرائيل للمدينة عام 1967 وما فعلته سنوات الاحتلال مذاك. نرى البسطات خشبة لا تشغل أكثر من متر واحد، فيما تشغل في الحين ذاته تاريخاً تقاسمته العائلات المقدسية على مدى أجيال: خشبات ألِفها المقدسيون ووجدوا فيه متنفساً لسدّ رمق العيش، باعة كانوا أو شراةً اعتادوا بضائعها في غدواتهم وروحاتهم. لكن في دوامة الهامش بمقابل المركز الاستعماري، يدأب الأخير على إلغاء هذه البسطات بحجة عدم توافقها مع حاجته لتنظيم المدينة وتحسين وجهها الحاضري، مستثمراً إياها في الوقت نفسه كمكسب سياحي اقتصادي، ولفرض هيمنة استشراقية تحيل البسطات إلى ديكور معدوم الأصل والأهل، إلغاء للطابع الفلسطيني للبلدة القديمة.

القدس باب العمود – محمد بدارنة

### على وقع الضرائب

البسطة من المفردات الضاربة جذورها في لغتنا اليومية، هي وليدة مجتمعاتنا واقتصاداتها، ويكفي أن نتتبع وجودها الكثيف في محيطنا لنمسك بجذورها، لغة وتاريخاً. تشتق البسطة اسمها من بسط أي مدّ على مسطح، وبالتأكيد ايضاً من بساطة ما يبيع أصحابها من السلع الرائجة للاستهلاك في الحياة اليومية والتي لا تحتاج لرأس مال ومعدّات تحضير معقدة. فنجدها في القدس تبيع المشروبات الشعبية كعصير اللوز والتمر هندي والكمون، والمأكولات الرائجة مثل المشاوي والفلافل وعرانيس الذرة والحلوى وكعك القدس بالسمسم المشهور. وهناك أيضاً الفلاحات القادمة من ريف الضفة الغربية، حيث يبسّطن بخضراواتهن البلدية نتاج ما تبقى من الزراعة التقليدية الفلسطينية، بعدما قضت إسرائيل على غالبية الأراضي الزراعية في تلك المناطق، وهيمنت خضراوات الدفيئات الإسرائيلية على ما يُباع ويُشرى في الأسواق المقدسية. وما يميّز سلع البسطات عامة في المجتمع الفلسطيني في القدس، هو أسعارها المنخفضة بدرجات عن تلك المعروضة في السوق الإسرائيلي، نظراً لتمايز الدخل المعيشي بين الفلسطيني والإسرائيلي من سكان المدينة المحتلة.

ارتبطت البسطة تاريخياً بمعادلة الفقر، شراةً وباعة: هي ملجأ الطبقات المهمشة وعماد الفقراء الذين لا قدرة لديهم على تحمل أعباء استئجار أو فتح دكان داخل مبنى. وفي القدس التي بات أهلها يصارعون من أجل استملاك أو شراء بيت للسكن، يصبح الحديث عن استئجار دكان ترفاً. إذ يُضاف إلى أسعار الايجار العالية ضرائب باهظة مثل ضريبة المسقوفات، والتي تُجبى على أساس مساحة الشقق والمحلات التجارية وتُفرض بقيم متمايزة. استعملت السلطات الإسرائيلية هذه الضريبة وسيلة ضغط على المقدسيين، فوصلت الضرائب المفروضة على المحال التجارية الفلسطينية في البلدة القديمة إلى ملايين «الشواقل» (العملة الاسرائيلية هي الشيقل)، ما أدى إلى إغلاق 25 في المئة من مجمل هذه المحال في البلدة القديمة لغاية العام 2012.. لاقى العديد في البسطات مصدر رزق يعيلهم وعائلاتهم في محاولة للإفلات من قبضة الضرائب من جهة وغلاء الايجار من جهة أخرى، إلا أنهم ارتطموا بقانون يحيلهم جناة في أزقة بلدهم.

### وجه المدينة أم قناعها؟

تلملم فلاحة بثوب مطرز بمساعدة بعض الشبان المتحلقين حولها حبات التين الغزّالي التي رماها مراقبو «بلدية القدس» الإسرائيلية على الأرض، في إجراء تفقدي روتيني «بحكم وظيفتهم». أصحاب بسطات أخرى كانوا أوفر حظاً فحملوا بضائعهم وهربوا بها في لعبة الكرّ والفرّ التي يلعبونها مع المراقبين. نرى هؤلاء على الدوام يجوبون أزقة البلدة القديمة بأزيائهم السوداء ونظاراتهم الشمسية لتغريم أصحاب البسطات بحجة خرقهم القانون الإسرائيلي الساري على المدينة، والذي يشترط إقامة البسطات باستصدار ترخيص من الجهة المسؤولة في «بلدية القدس». أحياناً يقوم هؤلاء بتحرير الغرامات أو قلب البسطات قبل أن يبيعوا شطر المسجد الأقصى لتأدية الصلاة. فبعضهم «منّا»، تخبرني إحدى الفلاحات. ثم تردف كأنما تتلمّس بعض ما «منّا» في هؤلاء: «يعمل خير فينا إذا رمى البضاعة على الأرض بدل مصادرتها، فإذا رماها التقطنا ما اصطلح منها وبعناه أما إذا صادرها فراح تعب أسبوع كامل».

قد يتشابه قانون تنظيم الأعمال الساري على أصحاب البسطات في القدس بقوانين مطبقة في بلدان أخرى لحقت أو تحاول اللحوق بركب الحداثة، ومن بينها مصر ما بعد الثورة التي فرضت قانوناً تنظيمياً للباعة المتجولين في محيط ميدان التحرير، وتغريم أو حبس المخالفين له. لكن ما يبدو بظاهره كقانون يسعى لتنظيم الحيز العام المقدسي، تستعمله «بلدية القدس» وسيلة لتبديل ملامح البلدة القديمة والمدينة عامة، تحت شعار «تحسين وجه المدينة» وابقائها «نظيفة وحداثية». فعلياً تحمل هذه الشعارات بُعداً إقصائياً إذ أنها تعني أن هناك أفراداً أو مجموعات شائبة لا بد من إخراجها من النظام الاجتماعي والسياسي المبتغى، ما يسميه عالم الاجتماع زيغموند باومن بـ«الهوس بالتنظيم». في القدس ينعكس هوس الاستعمار جلياً بانشغاله الدائم بالاستيلاء على الحيز العام المقدسي وتجريده من ملامحه الفلسطينية، خصوصاً في البلدة القديمة لكل ما تحويه من تاريخ وعراقة تلبس حتى اللحظة بنيان البلدة وموروثاتها الاجتماعية.

تتمّ عملية الإقصاء وفق منطق بسيط: يشترط القانون إقامة البسطات بتصريح من «بلدية القدس» في حين ترفض الأخيرة منح مثل هذه التصريحات! يُضطر الباعة للعمل من دون تصريح متكلفين بذلك غرامات باهظة. في ذلك امتداد لمنطق «الهوس بالتنظيم» إياه الذي يجعل من القانون أداة إقصاء تجرّم المستثنى منه وتلقي عليه لائمة خرقه للقانون وبالتالي ضرورة عقابه. هكذا غرّمت «بلدية القدس» على مدى العقود الفائتة أصحاب البسطات بمبالغ تفوق قدرتهم على تخيلها، قد تصل مجتمعة للفرد إلى 50 وحتى 80 ألف شاقل (ما يعادل 23 ألف دولار). يُخبرنا أحد الباعة المرابط منذ أربعين سنة يبيع حلواه في الزقاق ذاته، عن ارتفاع مستمر لقيمة «الضبط» على مدى السنين ليتحول الواحد من 30 شاقل (ما يقارب 7 دولارات) الى 475 شاقلاً (ما يعادل 135 دولاراً)، يدفعها الباعة مكرهين على دفعات. أما الذين لا يتمكنون من تسديد الغرامات، مثل الحاج زكي صبّاح بائع كعك القدس بالسمسم الذي وصل مجموع المخالفات المفروضة ضده إلى 284 مخالفة، فقد حكمت عليه المحكمة الإسرائيلية بعشر سنوات سجن! يكفي لتخيّل شظف عيش هؤلاء ذكر أن كعكة القدس تلك تُباع بثلاثة شواقل — أي أقل من دولار واحد – وقد يصل ثمنها الى دولار إذا ما اشتريتها مع بيضة مسلوقة!

### «يللا بسطة»!

لم يكن ذكري لموئل البسطة في اللغة عارضاً أو عرضاً، بل كان تمهيداً لحاضر بات فيه الاستعمار يزاحم بسطات المقدسيين لا على خشبتها فقط، بل على اسمها أيضاً. أطلقت شركة سياحية إسرائيلية خاصة اسم «يللا بسطة» على حملة تسويق بطاقات بسعر خاص تضمن لمقتنيها تجربة تذوق مميزة لأطعمة البلدة القديمة في القدس. طُبعت الكلمات العربية بأحرف عبرية على ملصقات علقت على عدد من المحال والبسطات في البلدة القديمة للتدليل على أماكنها في حال أراد السياح قصدها. تعتمد الحملة لترويج نفسها على دعوة السائح الإسرائيلي لـ«عيش تجربة السوق كأنه ابن المكان»!

التناقض القائم للوهلة الأولى بين الاستثمار وتشجيع السياحة في البلدة القديمة، وبين الخنق المستمر لبائعي البسطات وأصحاب المحال التجارية في المكان عينه، هو خير مثال على أن القدس ليست مدينة نصوّرها بالأسود والأبيض. فالبلدة القديمة هي أهم مواقع المدينة استراتيجية من ناحية تاريخية واقتصادية وسياسية. وعلى الرغم من الواقع الاستعماري الخانق المراد به دفع الفلسطيني إلى خارج البلدة القديمة والقدس عامة، فإن الحاضر في هذا الحيز هو الفلسطيني وكذا هو طابعه وهُويته. البلدة القديمة بالنسبة للفلسطيني ليست مكاناً يتنزه فيه، بل مصدر رزق ومكان سكنه الذي تتوفر فيه الشروط اللازمة لمعيشته. هو مرابط فيه ولا يُخليه، فنراه يعاود بناء بيت قد هُدم ويبسط من جديد وإن غرّم المرة تلو الأخرى. بالمقابل فإن الإسرائيلي هو سائح فحسب، ولا تشكل البلدة وريداً مركزياً في حياته اليومية. هكذا تولّدت الحاجة إلى بسط هيمنة استشراقية، تتلاعب بهُوية المكان وتعيد تنظيم واقع يعتبر الفلسطيني دخيلاً يتوجب إقصاؤه.

تتضافر السياحة الخاصة مع تلك الرسمية للاستيلاء على الحيز العام الفلسطيني في المدينة، وتغيير هُويته وجعله ديكوراً يلعب فيه الفلسطيني دور المُعلّم الأكزوتيكي لإمتاع السياح ورفع الدخل السياحي الإسرائيلي، في حين يتم إفقاره ومنعه من تطوير حيزه أو العيش فيه بكرامة. فنرى «بلدية القدس» تقيم المهرجانات في البلدة القديمة مثل مهرجان الأنوار والموسيقى والرقص، حيث تحوّل البلدة القديمة وأسوارها إلى مسرح تقيم فيه فعاليات صاخبة، في وقت يمنع فيه الفلسطينيون من إقامة فعاليات جماهيرية هناك، وعادة ما تفض مثل هذه بالقوة والترهيب. بذلك يُهمَش الفلسطيني ويُخفى إذ يفقد إمكانية تأثيره على الحيز العام الذي تشكله البلدة القديمة، فهو غير قادر على البناء أو تطوير مشاريع فيه، ناهيك عن أن القسم الأكبر من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعودوا جزءاً من هذا الحيز بعدما كان يحفظ خطاهم بحكم دهور من العِشرة.

تدعو المبادرات السياحية الإسرائيلي للتوافد إلى البلدة القديمة وجعلها جزءاً من واقعه الحياتي في مدينته «الموحدة»، ليفرض وجوده محل الفلسطيني فيها ويشعر بأنه ابن المكان وسيده، فنراه يربت بافتخار على ظهر طفل مقدسي يبيع عصير الرمان على بسطته لمجرد أن الطفل يتقن بعضاً من العبرية، أو يلتقط الإسرائيلي صورة له بجانب بسطة الكعك المقدسي، فيما تميل عين صاحب البسطة إلى يسار الصورة خوفاً من مراقب سيأتيه يلوح بقانون هو فوق الجميع.. تقريباً.

**حنين نعامنة**

محامية وكاتبة فلسطينية

# أجساد بألبسة الآخرين

يكاد يكنّ متخفيات وهن يمضين الهوينى، في «عز الظهر»، لينقبن في أكوام محلات الثياب المستعملة، الموزعة في أسواق متاخمة للمدينة القديمة، ليشترين لأولادهن كسوة من الألبسة المبهجة، يقفلن بها على أجسادهم، التي باتت تزداد طولاً وعرضاً.

يعدن متوجات بعرق يسيل من أعالي رؤوسهن، وينضح من جباههن، ليدخلن الحمامات، كناية عن ذاك الحيز الضيق الذي تتوضع في زاويته التواليت وفي زاوية مقابلة غسالة «فريسكو» محاذية لجرن الحمام القريب من اسطوانة معدنية، تتهيأ في جوفه المياه الساخنة بعد إيقاد موقد النار الرابض تحته.

محملات بأكياس سوداء تكتم ما بداخلها، يفرغنها على البلاط، قبل أن يوقدن تحت آنية الغسيل، ويملأنها بالماء ومساحيق المنظفات والمبيضات.. يرمينها قطعة قطعة، ويضغطنها بعصا قصيرة لإتمام انغماسها الكلي في السائل القلوي.

لا يفرجن عن أنفاسهن، إلا بعد أن يطمئنّ لغليان الماء، وانبجاس فقاعات الصابون من سطحه، يخرجن إلى أولادهن الموزعين في غرف البيت الكبير، فيجدن كلّ في مكانه، يوهمنهن أنهم لم يلاحظوا غيبتهن في هذه القيلولة الطويلة.

لم يستطع أبناؤهن تفسير هذا المزيج من الخشية والخجل الذي يتلبس أمهاتهن، وهن يفعلن ما يفعلنه في هذا التسوق الاضطراري. ترى ألا يليق بالأمهات أن يُلبسن أولادهن ألبسة مستعملة كانت في وقت ما على أجساد سواهم من الأولاد؟ أم أنه استمرار لذاك الخوف الميتافيزيقي المتأتي من انتقالات المصائر في ألبسة الآخرين، التي تحمل روائحهم وشعرهم المتساقط، وأنفاسهم.

قبل ذلك، كنّ يحمّن كطيور جارحة في «سوق الصوف»، لينتخبن من أرفف حوانيته الغزول بألوانها الزاهية، ويعبرن بعدها على صديقاتهن أو قريباتهن، ليتمعنّ بمجلات الأزياء عن تناسق الألوان، ويفتشن عن رسوم لأيائل وطيور ملائكية، وأرانب تفوز بسباقاتها على السلاحف.. وأوراق زهور من أقاصي الأرض.. ليحكن بها كنزاتهم ويزيّنها بهذه التمائم علها تبعد عنهم سياط النوائب.

****

كانت ورشات المدينة، لا تزال صغيرة ومرتبكة، ومصانع الدولة تنتج أقمشة تظهر الناس بعد خياطتها وارتدائها كأتباع فرقة كشافة وهم يسيرون في الشوارع بألبسة تكاد تكون واحدة، بعد أن عجز الخياطون بخيالهم المحدود عن الاحتيال على ألوانها المتقاربة وسماكة ملمسها، وأضحى بالإمكان تمييز الناس وفق ألبستهم وألوانها: الكحلي لعمال الشركات الحكومية وعمال التنظيفات وميكانيكي السيارات والشاحنات، والخاكي لموظفي النقل الداخلي والعساكر والطلاب...

والريفيون الوافدون لبيع منتجاتهم وشراء سواها، يختالون في الشوارع المتاخمة لأسواقها التاريخية، بجلابيب من اللون الخاكي، ويغطون رؤوسهم بكوفيات بيضاء، تسورها أعقلة سوداء مبرومة على هيئة سوارين متراكبين.

ولم يبق سوى بعض المدارس الخاصة، تتأنق بألبسة هي مزيج من جماليات التقشف، حيث كانت تكفيهم لمسة مشفوعة بلون مختلف على ياقة القمصان أو أساور أكمامه، حتى يتحرروا من عبودية اللون الثقيل.

كان الناس قصار القامة أكثر مما يجب، بأثر ناتج عن شدة الأحمال وسوء التغذية المزمن وثقافة الخنوع، مما سهّل تحولهم لمطية للواثبين على أكتاف بعضهم من العسكريين، الذين ما انفكوا يخاطبونهم باسم صغير الحمار، وإمطارهم حين يهيجون بسيول ألقاب لا تدل على هوية محددة من مثل حيوان أو بهيم. والناس يتجاهلون ما يحصل حولهم، يصطفون في أول الصباح قرب بعضهم كبلاط بازلتي صقيل، ويمتحنون الرغبة في الحياة، كما امتحن أجدادهم الماء من أعماق الآبار الجوفية، فيبتهجون لقدوم مواسم الورد الجوري ليصنعوا من خمائرها عطوراً ومن أوراقها مربيات وأشربة، ويتعقبون تحلل روائح العسلية بنسائم الهواء الحار ليملأوا صدورهم بعبقها المسكر، ويركضون لاستقبال سلال الكرز من آخر بوابات المدينة ليمزجوا عصائرها المركزة بكرات اللحم المطبوخ... ويترقبوا مباغتات المشمش ليحطموا نواته الصلبة بمطارق من خشب البلوط، ويقتلعون حراشف ثمرة الأرضي شوكي ليقضموا زاويتها البيضاء ويرمون الزائدة على الرصيف، كما ترمي العاشقات وريقات زهرة «لا تنسني» على جانبي مقاعد الحدائق في بلاد الإفرنج.

يتنعمون بعدها بتدخين «التتن» بمشارب من أغصان الحلب، صادحين بأغاني تفر من وثباتها المفاجئة طيور السمان وعصافير الدوري إلى أعالي أسلاك الكهرباء.

ولم يتحرروا بعد من آفة الخجل، واعتبروا إطفاء لفافات التبغ في الوجوه والأعناق ووضع الأحذية الرجالية من نمرة 44 في الأفواه، من حقوق الدولة، وسمة من سمات تمجدها، لكن بعضهم قال أخيراً وشفتاه ترتجفان: إنكم تؤلموننا، هذه الأحذية للأقدام الحافية، لا للأفواه الجائعة. قالها بعد أن غادرت كلمة الجوع أرضها، وأضحت تعبِّر عن عموم الحاجات المفقودة، كالجوع إلى الحرية، والجوع إلى الكرامة الآدمية، وحتى لتلك الأنماط المتقشفة من العدالة.

****

ويتذكرون في هذه الأيام أمهاتهم، حين كنّ يحملن أكياس الألبسة المستعملة من الأسواق، محتاطات بخوف ووجل من انفجار فضيحة أخلاقية، بعد أن أضحت سرقة المنازل وأثاثها وألبسة أهلها، أنماطاً سلوكية رائجة.

ازدادت السرقات، وباتت تتم في رابعة النهار، والأبرز أنها وجدت لنفسها تسويغاً أخلاقياً وشرعياً، وبات العامة يتداولون فهرست قاموسها، «تشبيح» «تشويل» « تكبير»، وإن كانت الأولى تعبر عن السرقة المحمية بقوة السلاح، فالثانية تدل على «الشوال»، الكيس المصنوع من خيوط الخيش التي توضع فيه المسروقات، والثالثة على انتقال الملكية شرعاً من الكافر إلى المؤمن بعد وضع اليد فوقها رمزياً والهتاف «الله أكبر». وأضحى اللصوص يحملون مسروقاتهم بفرح، كما يحمل الطلاب حقائبهم المدرسية، ويطلبون كذلك من شركائهم تثبيت هذه اللحظات التاريخية بصور للذكرى.

يكاد الناس الموزعون على الأرصفة وفي أطراف الحدائق وفي مراكز إيواء النازحين، يصرخون بصوت واحد: أنت تلبس ثيابي، كما أن زوجتك ترتدي ثياب زوجتي.. وذاك يسكن بيتي وينام في سريري.. لكنهم سيعجزون عن القول: إنك تسرق مقتنياتي، كما سرقت قبلها حياتي. وأخيراً تهيأ للركض خلفهم: هيه أنت، أيها الرجل الذي لا يبالي بمن حوله، إنك ترتدي الطقم الذي لبسته في عرسي. ولكن هل كان يعني العرس، أم ذاك اليوم الذي صعدت فيه الأناشيد في الشوارع إلى العلياء.

**عزيز تبسي**

كاتب من سوريا

## اللعبة الديموقراطية

كل مكونات الممارسة الديموقراطية الصحيحة متوفرة في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سوريا: تعدد المرشحين وتنوع اتجاهاتهم، وجود لجنة عليا للانتخابات برئاسة قاض مرجعيتها المحكمة الدستورية العليا، أداء لجان المراكز لليمين القانونية بتنفيذ مهامها بكل «نزاهة وشفافية وحيادية»، كل مواطن بلغ الثامنة عشرة يصوت بالبطاقة الشخصية، يحضر في كل المراكز وكلاء عن المرشحين الثلاثة، هناك سواتر في كل المراكز (ولو أن الناس في بعض المراكز رفضت أحياناً دخول المعازل وصوتت علناً تعبيراً عن التأييد الجارف)، هناك مراقبون دوليون من تسعة بلدان «صديقة» (الدعوة وجهت في الأصل للبرازيل والهند وجنوب أفريقيا، علاوة طبعاً على روسيا والصين وإيران، فلبتها عوضاً عن تلك الأولى فنزويلا وبوليفيا وطاجاكستان وأوغندا وزيمبابوي. كان المقصود ربما بلدان «بريكس» العملاقة + إيران، ولكن تمثيل القارات الثلاث تحقق، مذكراً بحركة عدم الانحياز!)...

ماذا تبقى؟ آلية فرز الأصوات شفافة، وإعلان النتيجة سيتم وفق أصول محددة ونظامية، وكبير المراقبين الروس أكد أنه لا خروق. أن تكون بعض اللجان في بعض المراكز قد تزودت بصندوق من الدبابيس لإتاحة المجال أمام من يرغب بنقر إصبعه والتصويت بالدم بدلا من الحبر، له تفسيرات عديدة كالحماسة الزائدة أو تجنيب المواطنين التقاط الميكروبات لو جرحوا أصابعهم بأي آلة تقع بين أيديهم، بينما تلك الدبابيس جديدة غير ملوثة...

ماذا تبقى؟ هذه بلاد تعصف بها حرب طاحنة، ما زالت مستعرة في شمالها وشرقها، بينما سويت حمص بالأرض كما العديد من الأحياء المحيطة بدمشق، إن لم نذكر سواهما. هذه بلاد نصف سكانها نازحون، داخل وخارج الوطن. هذه بلاد اتجهت فيها الأمور نحو «الحسم العسكري» الذي أغرقها بالدم وجرى استبعاد أي اتجاه للبحث عن حل سياسي يُفترض أن يرتكز الى مرحلة انتقالية فعلية.. أحيلت مستحيلة بسبب تعنت وإطلاقية النظام القائم (وهذه طبيعته) وبسبب تكالب بعض القوى الدولية والإقليمية التي ظنتها فرصة مؤاتية لتحقيق غلبتها هي، فتضافر من الجهتين تخطيط محكم يعمل وفق منطق «التصفية المتبادلة»، وجرى تنصيب أوباش قتلة في موضع المعارضة...

من اليسير إتقان «الحركات» المرتبطة بالممارسة الديموقراطية، أو ببعضها. ولكن ذلك لا يلغي الواقع ولا حتى يعدله، ولو جزئياً.

**نهلة الشهال**

العربي السفير

# المراجعات الاقتصادية الكبرى

**1.6 مليون فلسطيني يعانون من انعدام الأمن الغذائي**
**(33 في المئة أي ثلث الأسر الفلسطينية)، وفقاً لمسح 2013 السنوي المشترك للأمن الغذائي بين الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ووكالات الأمم المتحدة. انتشاره الأكبر في قطاع غزة بنسبة 57 في المئة مقابل 19 في المئة في الضفة الغربية.**

# كتاب «رأس المال» لبيكيتي
# كشف أسطورة عدالة نمو جمال مبارك

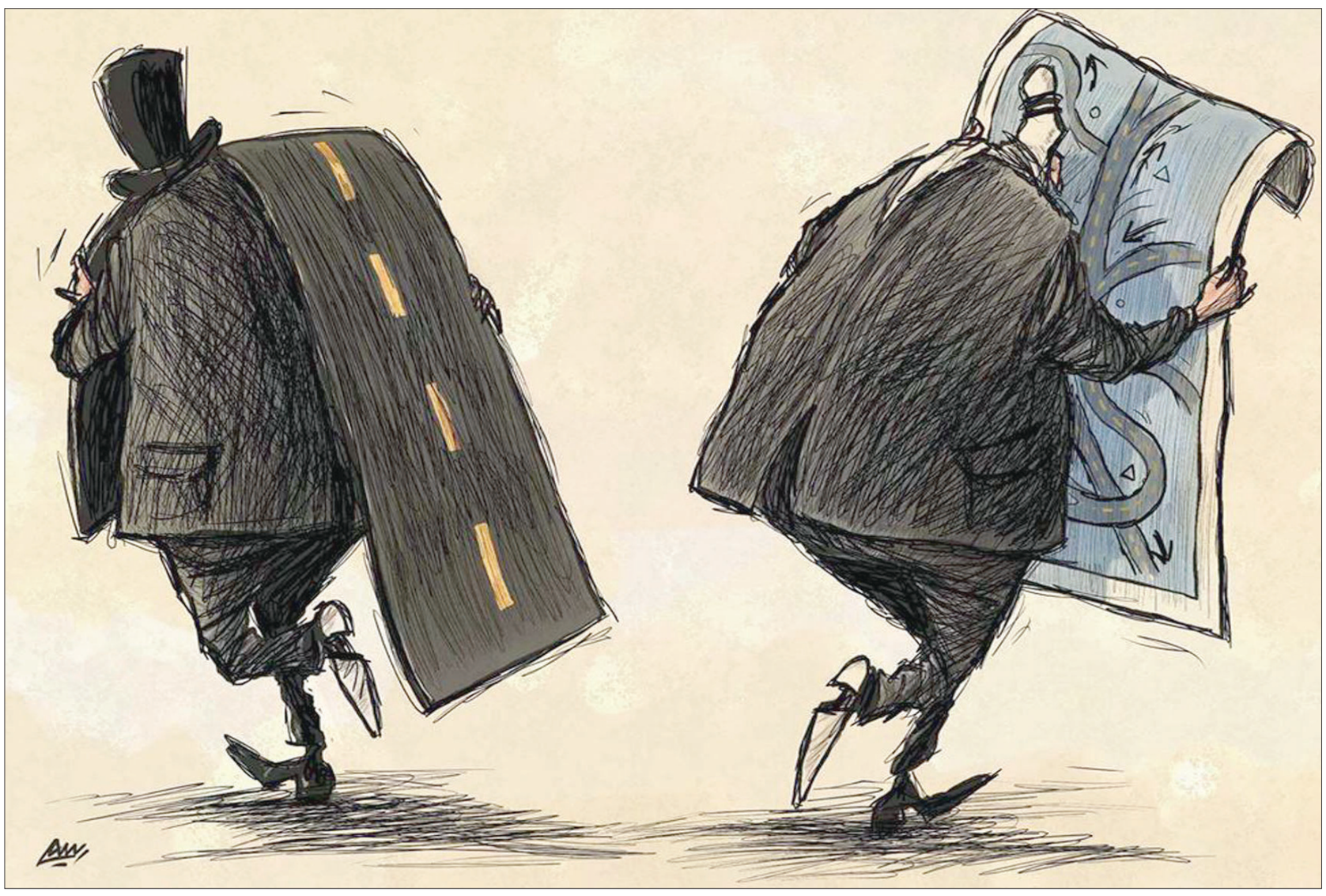

أمجد رسمي – الأردن

في 2012، وصف المرشح الجمهوري في الانتخابات الأميركية ميت رومني القلق المتصاعد المتعلق بتفاقم عدم المساواة أميركيا وعالميا بالقول «أعتقد أن الأمر يتعلق فقط بالحسد». تلخص الجملة بفجاجة ـ تليق بالسياسيين الأميركيين والجمهوريين منهم خصوصا – منطقا في علم الاقتصاد ساد لسنوات طويلة في تحليل علاقة النمو الاقتصادي بتحقيق العدالة والمساواة: زيادة التفاوت نتيجة طبيعية في المراحل الأولى للتصنيع لأن أقلية فقط هي التي تكون مهيأة للاستفادة من الثروة الجديدة التي يجلبها. ممثلو هذا التيار في الأكاديميا يؤكدون أن الثروة ستعم الكل في نهاية الأمر، و«سترفع كل المراكب». إلا أنهم يتفقون مع السياسيين على أن المسؤول عن عدم المساواة هو كسل الناس وقلة نشاطهم. وبالتالي فإن فائق الثراء والفقير الدقع يستحقان مآلهما، والأغنياء أغنياء لأنهم أفضل في خلق الثروة. ليس هذا فقط، بل إن أي محاولة لتعديل هذه النتيجة الطبيعية هي ضد كفاءة الاقتصاد وتعميم للفقر، أو تغليب للإعالة باسم العدالة، كما وصف أحد الكتاب المصريين الذي يعتبر نفسه ليبرالياً في سلسلة مقالات العام الماضي. ويكرر هذا الكاتب مقولات صارت مصداقيتها في الأرض عالميا، من أن رجال الأعمال هم حتى أفيد للمجتمع بفضل ثروتهم من ملايين من الفقراء الذين يتحولون بسبب «جهلهم وكسلهم» عالة على الدولة.

لكن ها هو كتاب آخر يجيء ليقول شيئا مغايرا لكل هذا. وهو ليس أي كتاب في الواقع. فمنذ أن صدر «رأس المال في القرن الحادي والعشرين» للباحث الاقتصادي الفرنسي توماس بيكيتي مطلع آذار/مارس الماضي، لا تكاد تخلو صحيفة عالمية كبرى من مقال عنه. وقد خصصت له مجلة ذي إيكونوميست البريطانية اليمينية المحافظة عرضا وصف الكتاب بأنه أهم كتاب اقتصادي في آخر عشر سنوات، ثم سلسلة مقالات للتعامل مع فرضياته بخصوص المساواة وعلاقتها بتطور الرأسمالية والنمو على مدى أكثر من مئتي عام. كتاب بيكيتي، الذي دخل قوائم الأكثر مبيعا رغم طبيعته العلمية الجادة، هو امتداد لتيار يتحدى مقولات تقول إن التفاوت ظاهرة طبيعية ستحلها الرأسمالية من تلقاء نفسها، بعدما صار واقع التفاوت وعدم المساواة يتفاقم تفاقما عنيفا يوما بعد يوم، ما بدأ يعكس نفسه ليس فقط اقتصاديا في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، لكن أيضا سياسيا. فقد فرضت سيطرة الواحد في المئة الأغنى عاليا تساؤلات عن مصير هذا النموذج في الديموقراطية ومصداقيته. وقبل أسابيع، اعتبرت دراسة لجامعة برينستون الأميركية المهمة أن الولايات المتحدة «لم تعد ديموقراطية».

يرصد تقرير لمنظمة أوكسفام صادر في كانون الثاني/يناير 2013، بعنوان «تكلفة عدم المساواة: كيف يضر التفاوت في الدخل والثروة بنا جميعا»، التصاعد الهائل في التفاوت في فرص الناس على كوكب الأرض وحظوظهم في ما يتعلق بالدخل والثروة: الحقيقة القاسية هي أن دخل المئة ملياردير الأغنى عاليا في 2012 سيكون كافيا من أجل إنهاء الفقر المطلق للأبد في العالم، مطالبا قادته «بالتعامل مع الأزمة القائمة بهدف إيصال عدم المساواة لمستوياته عام 1990». أغنى واحد في المئة من السكان زادوا من دخولهم بنسبة 60 في المئة في العشرين عاما الماضية، وقد «تسببت الأزمة المالية العالمية في تعميق وتسريع هذه الوضعية» بحسب التقرير. وعكس التفاوت نفسه بعشرات الأشكال الأخرى، منها القدرة على الوصول للخدمات العامة الأساسية وللعمل الملائم.

وفرضت هذه الوضعية حتى على مؤسسة كصندوق النقد الدولي مراجعة خطابها التاريخي، لتصدر عنها ورقة عمل في شباط/فبراير الماضي تقول بوضوح إنه لكي يكون هناك نمو اقتصادي مستدام لا بد من تقليل عدم المساواة.

### لماذا كل هذه الضجة؟

رغم أن كتاب بيكيتي هو امتداد لتيار قديم أصبح صوته مسموعا مؤخرا أكاديميا بسبب فشل النظام القائم، إلا أن أهميته تأتي من أنه يقوم على تحليل لبيانات الدخل والثروة في الولايات المتحدة وفرنسا وعدد من الدول المتقدمة وفترات زمنية تعود مئات السنين للوراء. يشير بيكيتي في كتابه إلى أنه حصل على درجة الدكتوراه من الولايات المتحدة «كي يتم الاعتراف به» كباحث في الاقتصاد الكمي، غير أنه يرى أن إنجازات مدرسة باريس في الاقتصاد أكثر أهمية. بهذا يستخدم بيكيتي السلاح الرئيسي الذي استخدمه منظرو الليبرالية الجديدة وعلم الاقتصاد في الولايات المتحدة لسنوات طويلة ليوجه ضرباته: سلاح النماذج الرياضية وتحليل البيانات لتوفير أرضية علمية متكاملة.

لا يكتفي بيكيتي بتحليل عدم المساواة في الدخل بل يدرس أثر تراكم الثروة ونصيبها من الدخل القومي في خلق عدم المساواة، ويكتشف أن مستويات عدم المساواة بهذا وصلت إلى ما يقترب من المراحل الأولى للرأسمالية (عصر «القشرة الذهبية»). في 2010 وصل نصيب أغنى 10 في المئة من الثروة إلى 60 في المئة في أوروبا و70 في المئة في الولايات المتحدة، بينما بلغ نصيب أغنى 1 في المئة 25 في المئة من الثروة و35 في المئة منها على التوالي. أما نصف السكان الأفقر في أوروبا والولايات المتحدة فلم يتعد نصيبه من الثروة 5 في المئة، بحسب نموذج بيكيتي. ولا تشمل الدراسة بالطبع ما يقدر بما بين 21 إلى 32 تريليون دولار مهربة في الملاذات الضريبية، كما أن اعتماده على بيانات الضرائب يجعل هذه التقديرات، على قتامتها، أقل من الحقيقة لأنها ترتبط بمدى شفافية وكفاءة الأنظمة الضريبية، وهي ليست بلا عيوب.

من خلال هذا التحليل التاريخي الكمي يصل بيكيتي إلى نتيجة سوداء: الرأسمالية تخلق التفاوت الذي يتعمق بسبب زيادة نصيب أصحاب الثروة وتركز ثرواتهم يوما بعد يوم. أما الاستثناءات التي يرصدها فهي ليست طبيعية بالمرة. فتحسن التفاوت يرتبط إما بكوارث وحروب تدمر جزءا ملموسا من أصول ثروات الأغنياء أو بثورات ونضالات جماهيرية تنتزع جزءا منها انتزاعا. يستنتج بيكيتي أنه «يجب الحذر من أي حتمية اقتصادية في ما يتعلق بعدم المساواة في الثروة والدخل. فتاريخ توزيع الثروة كان دائما سياسيا في العمق، ولا يمكن اختصاره في آليات اقتصادية نقية»، وأن هذا التاريخ «طالما تشكّل عبر الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والاجتماعيين وما يرونه عادلا أو ليس عادلا، بالإضافة إلى القوة النسبية لهؤلاء الفاعلين والاختيارات الجماعية التي يتبنونها. هو نتاج مشترك لكل هؤلاء مجتمعين».

لا يتوقف بيكيتي عند رصد عدم المساواة كظاهرة مضادة للعدالة، لكنه ينطلق من هذا لاستنتاجات أخطر تتعلق بكفاءة النظام ومستقبله. فبسبب سيطرة الثروة المتراكمة وأصحابها على الدخل القومي، ومع كل التوقعات العالمية بتراجع معدلات النمو الاقتصادي عموما، يتوقع المزيد من تفاقم عدم المساواة، ما يهدد بقاء النظام سياسيا. ومع الدور المتزايد للثروة والإرث، يحذر بيكيتي من اختفاء ما تقول الرأسمالية إنه عماد حيويتها الدائمة: رائد الأعمال المبتكر الذي يتحمل المخاطر ويحصد الثمار: «بغض النظر عن مبررات الطريقة التي بدأت بها عدم المساواة في الثروة، فإن الثروات يمكن أن تنمو وتتوالد بما يتجاوز كل الحدود المنطقية، وبما يفوق أي تبرير عقلاني بمنطق المنفعة العامة. لذلك ينزع رواد الأعمال للتحول إلى مستثمرين في الريع، ليس فقط بالتوريث عبر الأجيال لكن حتى بغير ذلك.. الذي يحوز أفكارا جيدة وهو بعمر الأربعين لن يكون بمقدوره ذلك بالضرورة بعمر التسعين، وليس من المؤكد أن يكون لأطفالهم أي فكرة جيدة. لكن الثروة تبقى» يقول الكتاب.

### بيكيتي وماركس

بسبب هذا التشابه بين استنتاجات بيكيتي واستنتاج ماركس التاريخي بأن الرأسمالية تخلق وتراكم التفاوت بين رأس المال والعمل، ما يجعل منها «حفار قبرها»، وربما أيضا بسبب عنوان الكتاب الذي يشابه عنوان كتاب ماركس العمدة، يعتبر كثيرون بيكيتي ماركسيا أو حتى امتدادا للفيلسوف الألماني الذي غيّر العالم. ويصفه البعض بأنه ينتمي لماركسيي الألفية الثالثة. لكن بيكيتي لا يعتبر نفسه ثوريا بأي حال. هو ممن يعتقدون بإصلاح الرأسمالية من داخلها أو إنقاذها من نفسها. ويذهب لإثبات ذلك لحد القول إنه لم يقرأ «رأسمال» ماركس أصلا! والحقيقة أن توصيات بيكيتي الأساسية إصلاحية بالأساس، ركنها هو فرض ضريبة عالمية على الثروات المتراكمة تساهم في إعادة بعض التوازن لمعادلة الرأسمالية الإنتاجية وضمان استمرار النظام.

يختلف كتاب بيكيتي كثيرا في نطاقه عن كتاب ماركس. هو في الأصل كتاب عن تحليل عدم المساواة بينما كتاب ماركس تحليل للرأسمالية كنظام ولرأس المال كتصنيف سياسي وقانوني واجتماعي، بحسب تعبير الاقتصادي الأميركي جيمس كي جالبريث. كما أن بيكيتي في نقد آخر وجهه الاقتصادي والجغرافي البريطاني البارز ديفيد هارفي، لا يتعامل مع رأس المال كعملية، وبالتالي لا يقدم تفسيرا حتى للأزمة العالمية في 2007 و2008، ولا يتعامل مع أعراض أزمة الرأسمالية الأخرى كالتدمير البيئي، أو مع السيطرة السياسية للأقلية التي خلقها تطورها في صيغة مشروع الليبرالية الجديدة.

غير أن هذا الطابع الإصلاحي لا يحمي بيكيتي من هجوم أمثال رومني وقادة المدفعية الفكرية لليمين. فبعد صمت شهور تحت وقع الصدمة، اكتفى خلاله اقتصاديو التيار السائد بشتم بيكيتي بكل التوصيفات الفكرية المنفّرة، التي على رأسها أنه ماركسي، ها هي جريدة فاينانشيال تايمز البريطانية تشن هجوما، وضعته في صدر موقعها ليومين متعاقبين، على دقة بياناته العلمية ونموذجه الرياضي. وعلى الرغم أن بيكيتي يتيح بيانات نموذجه بافتراضاته الكترونيا على الانترنت سريعا، وأن دراسات أخرى تثبت نتائجه، إلا أنه من المتوقع أن يستمر الهجوم عليه. يقتبس الاقتصادي الأميركي الحائز نوبل بول كروجمان في مقال له في نيويورك تايمز عن جيمس بيثوكوكيس الباحث في معهد «أمريكان انتربرايز»، القول بأنه «يجب دحض عمل بيكيتي لأنه بدون هذا سينتشر وسيعيد تشكيل المجال السياسي والاقتصادي الذي سيتم فيه شن كل المعارك المتعلقة بالسياسات في المستقبل».

### هكذا تحدث بيكيتي عن مصر

هذه المعركة الأيديولوجية ليست بعيدة عن مصر. فقد فرضت بالقوة ثورتا تونس ومصر بشعار «عيش .. حرية .. عدالة اجتماعية» قضية عدم المساواة على جدول الأعمال رغم كل محاولات حصر «ثورة يناير» في إطار ثورة الشباب أو الفيسبوك أو ثورة على الشرطة أو حتى على مدة حكم مبارك، فإن الطابع الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بإعادة توزيع الثروة وبالفساد يعود بقوة وثقل مرة تلو المرة ليدفع بفكرة إسقاط نظام عدم العدالة. وهكذا، وبعدما دخلت المؤسسات الدولية والاقتصاديون والمسؤولون لفترة في منطقة التراجع المنظم في مواجهة نفوذ الثورة، ها هم ينظمون هجمة مضادة منسقة في الاتجاه المعاكس. ها هي مسؤولة العدالة الاجتماعية في الحكومة تضع المساواة بعد الكفاءة والإنتاجية، معيدة مرة أخرى الرطانة نفسها التي يدمرها كتاب بيكيتي. وها هي تشارك في كتاب صادر عن البنك الدولي يقول إنه لم تكن للثورة أسباب اقتصادية أو تتعلق بعدم العدالة، وإنما بالأساس بسبب ارتفاع توقعات المصريين بفعل معدلات النمو العالية في ظل حكومة نظيف (قارن بدفاع أحمد عز، رجل أعمال نظام مبارك، القيادي في الحزب الوطني عن الفكرة نفسها في أعقاب انتخابات 2010): ويستنتج كتاب البنك الدولي أن عدم المساواة تحسنت في نهاية عهد مبارك.

والحقيقة أن هذه النغمة تجيء من كورال منسجم يلعب فيه دور المايسترو كتيبة باحثي البنك الدولي، الذي هو طرف أساسي حالياً في خطط إعادة هيكلة الدعم «لإيصاله لمستحقيه» بالتنسيق مع وزارة المالية في مصر. فقد سبقه بحث آخر في نهاية 2013، ودراسة روسية تذهب الى الاستنتاج نفسه يتداولها وينشرها مقربون وشركاء مباشرون لجمال مبارك.

ويرد بيكيتي ومعه فاكوندو آلفاريدو مباشرة على هذه الفكرة في دراسة نشرها قبل أيام في «منتدى البحوث الاقتصادية» الذي يرأسه وزير المالية السابق أحمد جلال: «قياس الدخول العليا وعدم المساواة في الشرق الأوسط: قيود البيانات في الحالة المصرية»، يستنتج الكاتبان بوضوح: «نختلف مع التقدير بأن عدم المساواة في مصر أو الشرق الأوسط أقل نوعيا بالمعايير الدولية». ويذهبان لحد التشكيك في قدرة «معامل جيني» الذي يعتمد عليه باحثو مدفعية نمو جمال مبارك الفكرية على تفسير الأمر. ومعامل جيني هو مقياس للتفاوت بين صفر وواحد حيث واحد هو أقصى عدم المساواة وصفر هو المساواة المطلقة.. يقولان إن طريقة الحساب تلك تقلل عموما بالضرورة من عدم المساواة، لكنها في الحالة المصرية مضللة أكثر. فهي لا تقوم على بيانات الدخل بل على الإنفاق، وعلى ما يقول الناس في بحث الإنفاق إنهم ينفقونه، وهذا عنصر إضافي يقلل من بيان التفاوت بين الدخول العليا والدخول الدنيا، ناهيك عن دقة هذه البيانات، لأن عدم دقة البيانات وعدم كفايتها يؤديان للتقليل من عدم المساواة في مصر وفي الشرق الأوسط.

ومع عدم توافر أي بيانات عن رصيد الثروة المتراكم ودوره في مصر، خاصة بعد نزوح الثروات في الأراضي والموارد لحساب رأسمالية المحاسيب، فإن نموذج بيكيتي غير قابل للتطبيق في مصر... وبالتالي فما خفي أعظم.

● النص منشور على موقع «أصوات مصرية»

توماس بيكيتي، تفاوت الدخل، العدالة، الأزمة الاقتصادية العالمية، جمال مبارك، صندوق النقد الدولي، مصر

**وائل جمال**
كاتب صحافي متخصص في الشؤون الاقتصادية، من مصر

## مواقع / إصدارات

### معهد «ماس»: «ثينك ثانك» فلسطيني؟

يقول معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني («ماس») في رسالته الأساسية إنه ملتزم بأولويات التنمية في فلسطين، وإن أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي يجريها تهدف لمساعدة صانعي السياسات بتوفير المعطيات المدققة لهم وكذلك وجهات النظر، كما تهدف الى تعزيز المشاركة العامة في مناقشة تلك السياسات وصياغتها. تأسس المعهد عام 1994 في القدس. وفاق ما أنجزه منذ تأسيسه إلى اليوم، المئتي دراسة.

عناوين آخر منشورات المعهد: «الإطار القانوني للتخطيط التنموي الفلسطيني»، «سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين» و«القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية المحتلة».

في ما خصّ تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال، التي أعدّها سمير عبد الله ومحمد حتاي، جرى البحث عن أسباب الضعف الشديد في انتشار ريادة الأعمال في أوساط النساء الفلسطينيات مقارنة مع النساء في دول أخرى. وفي إحصاء من عام 2012 حصلت المرأة الفلسطينية على الترتيب 58 من أصل 67 دولة حول العالم من حيث معدل ريادة النساء. أمّا عن نسبة معدّل ملكية النساء للمشاريع القائمة، فحازت فلسطين على ترتيب 66 من 67 دولة، وهو ترتيب متأخر جداً.

في نهاية الدراسة، جرى التأكيد على أن»الاحتلال الإسرائيلي، ذا الطابع الكولونيالي الاستيطاني، وسياساته المعادية للتنمية، هي العائق الأكبر أمام انطلاق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلّة». كما حمّل البحث الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الرسمية المسؤولية عن التقصير في إعداد الخطط والسياسات الهادفة إلى النهوض بأنشطة ريادة النساء في الأعمال.

أمّا التقرير عن «القطاع غير المنظّم في الأراضي الفلسطينية المحتلة»، الذي أعدّه بلال الفلاح، فاعتمد التعريف الذي وضعه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في الربع الأخير من عام 2008، خلال مسحه الأسر والمنشآت، وهو ارتكز على عنصرين أساسيين لتصنيف المنشأة غير المنظمة «التسجيل الضريبي ووجهة الإنتاج». وأشار التقرير إلى أن49.7 في المئة من نسبة المنشآت في الأراضي الفلسطينية هو غير منظّم.

وانتهى التقرير إلى حثّ السلطة الوطنية الفلسطينية على إنفاذ القوانين الضريبية وكشف المخالفين بشكل فعّال، والعمل على السيطرة على المعابر الحدودية وبين المدن، فإهمالها لهذا الجانب يشكل (مع عوامل أخرى) بيئة خصبة لتفاقم المشكلة.

وفي آخر الأخبار، بيان صحافي صدر بعد عقد الطاولة المستديرة الرابعة، أيار/مايو 2014 بعنوان «قطاع الكهرباء في فلسطين: الواقع ومتطلبات الإصلاح». وفي تفاصيل التقرير النهائي تأكيد على ما تواجهه أسر قطاع غزة من صعوبات للحصول على خدمة الكهرباء (27.9 في المئة من الأسر لا تزيد ساعات الخدمة لديهم عن 16 ساعة يومياً في 2013).

موقع معهد ماس بسيط، سلس على القراءة والمتابعة. مواده وأبحاثه متوفرة باللغتين العربية والإنكليزية. محرك البحث يوفر للزائر العودة إلى الأرشيف كاملاً وقراءة المنشورات وتحميلها من دون أية عوائق. يتيح التبويب الخاص بـ«المكتبة»، التي أصدر لها المعهد موقعاً خاصاً في الشهر الأول من العام الفائت 2013، الإطلاع على المحتوى، مع نظام إعارة داخلية للعاملين في معهد ماس وتأمين الإرشاد والخدمة المرجعية والبحث والرد على الاستفسارات لزوار المكتبة من خارج المعهد.

تقرير المعهد السنوي لعام 2011 أشار إلى بلوغ عدد زوار الموقع 13590 زائراً.

http://www.mas.ps/2012/ar

## فكرة

### #احنا_متراقبين

كأن شيئاً لم يكن. ها هم المصريون يُؤخذون إلى نقطة البداية مجدداً، إلى الخطوة الأولى التي انطلقوا منها في «ثورة 25 يناير» منذ ثلاث سنوات.

وسم #احنا_متراقبين، يلخص الأمر، وهو انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي بعد إعلان وزارة الداخلية على لسان المتحدث باسمها، اللواء عثمان، عزم الوزارة على مراقبة مواقع التواصل الاجتماعي عبر مشروع يُدعى «رصد المخاطر الأمنية». والمشروع استكمال لحملة مكافحة الإرهاب في مصر، التي تجاوزت السلطة «الثورية» الجديدة بموجبها كل الخطوط الحمر، بدءاً من رمي الناشطين في السجون بحجة خرق «قانون التظاهر»، وصولاً إلى أحكام الإعدام الشهيرة الأخيرة التي طالت الألوف. استكمالٌ صحيح، ولكنه تجاوز أيضاً.

الذريعة «الأمنية» بحسب ذلك المتحدث تتلخص بأن «برنامج الرقابة سيساهم في اصطياد من يقومون بتصنيع التفجيرات التي تستهدف الأبرياء، والهدف منه حماية الأمن القومي المصري». استباقي إذاً، يُقبض على هؤلاء الإرهابيين قبل أن تدخل أعمالهم حيز التنفيذ. إلا أنه يكفي استبدال بضع كلمات في التفسير أعلاه لمطابقة الواقع الجاري. فبدلاً من الإرهابيين يمكن وضع الناشطين، وتستبدل الأعمال الإرهابية بالأعمال الاحتجاجية... والأهم من ذلك كله، تعيين الطرف المنوي حمايته فعلاً بمشروع كهذا، أهو «الأمن القومي» أم «أمن السلطة»؟

لكن يبقى المضحك في ذلك كله استناد اللواء عثمان على المقارنة بين مصر والولايات المتحدة الأميركية للإشادة بالمشروع. ففي «أميركا تُراقب المكالمات ولو وجدت ما يضرّ الأمن القومي تضعه تحت المراقبة» يا سلام! لإضفاء شرعية ما على أي إجراء مشبوه من قبل السلطة يكفي الاستخفاف بعقول الناس والتذرع بأن «الغرب» المتحضر والديموقراطي هناك يفعل الشيء نفسه. وكأن الغرب ذاك قدوة. وللمزيد من الإقناع وإثبات حسن النية، أكدت الوزارة أن نظام الرقابة المنتظر لا يمكن أن يقتحم خصوصية أحد. ويستفيض بيان الداخلية بالقول مثلاً «سنضع كلمة متفجرات، ولو أي شخص تكلم عنها، ستظهر لنا بدلاً من تصفح عشرات الآلاف من المواقع»، علماً أن عدد مستخدمي الانترنت في مصر بلغ العام الماضي 35.9 مليون مستخدم، 16 مليوناً منهم يستخدمون مواقع التواصل الاجتماعي «فايسبوك» و«تويتر»، بحسب الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري.

بهذا التوضيح يكون نظام الرقابة قد خسر عنصر المفاجأة بعد كشفه سرّاً من هذا النوع، مما سيُجبر «الإرهابيين» على استخدام كلمة أخرى بدل «التفجيرات» في معرض تواصلهم الاجتماعي حول خططهم الإرهابية! أما المستَهدفون الحقيقيون من هذا المشروع، فما عليهم سوى تحضير أنفسهم لتلفيق التهم لهم بفضل النظام الالكتروني الجديد، كما كتب أحدهم ساخراً «يمنع خلال مباراة كرة قدم أن تكتب الكرة اللي عدّت دي صاروخ. برنامج المراقبة غبي وممكن تلاقي خبر في الصحيفة: ضبط مواطن يبيع صواريخ باليستية».

**آدم شمس الدين**

السفير العربي

قضية

43 يوماً على إضراب الأسرى الإداريين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وصل عدد الأسرى المشاركين فيه إلى 1500 أسير. وإلى الآن، تتعنت سلطات الاحتلال على الرغم من التدهور الخطير في الأوضاع الصحية للأسرى المضربين وفق نادي الأسير الفلسطيني ومنظمات حقوقية إسرائيلية وعالمية.

صفحة 5 | 5 حزيران

# عائدون من الهزيمة

نبيل عناني ــ فلسطين

سيّارة مُسرعة تضرب نوافذها ريح ساخنة، تبشّر بالصيف القريب وتصفع وجهينا، أنا وأبي ابن ستينيّات القرن الماضي. هذه طريقنا عائدين إلى حيفا بعد انتهاء مراسيم دفن أبو فهيم. كان المرحوم مسناً تهجّر من قريته ــ البروة – خلال النكبة، وقد عُرف بتعلّقه الوثيق بالقرية حتّى بات رمزاً لها ولنكبتها.

خارج سور المقبرة كان أبي يقف، هو وأصدقاؤه القدامى، يتحدّثون في حال البلد. أحدهم كان يقول ما يقوله الكثيرون: إن المعنويّات كانت قد «وصلت السماء» عندما انطلقت الثورات العربيّة، أما اليوم فها هي «البلدان العربيّة كلها تمزّقت وتدمّرت. أنظر مصر، أنظر سوريا». عند واحدة من الإشارات المروريّة اقتربت من سيّارتنا امرأة من إحدى قرى الضفة الغربية تتسوّل مالاً. تدحرج حديثنا عن الأحوال الماديّة، تحدثنا عن رمضان الذي يقترب والناس بأوضاع ماليّة مزرية، ثم عرج أبي على سؤال: «هل سيمنح الإسرائيليّون تصاريح دخول لعشرات الآلاف من أهالي الضفة الغربيّة ليأتوا الى الأراضي المحتلّة ويزوروا شواطئ عكّا... وهرتسيليّا؟».

عُدت الى عملي في قراءة شهادات أطفال أسرى عن مجريات التحقيق معهم في سجون الصهاينة خلال العام 2013. أما الآن، في هذا المساء الهادئ، فيدور على شاشة الحاسوب فيلم وثائقي إسرائيلي عن هزيمة 1967. مخرج الفيلم يقرأ أمام المدعي العسكري الإسرائيلي المتقاعد شهادةً لمعتقل فلسطيني بداية السبعينيّات. أستطيع أن أطابقها حرفاً بحرف مع شهادات الأطفال التي كنت أقرأها ظهراً، وهي عائدة الى العام المنصرم. يظهر مشهد بالأبيض والأسود من بروبغاندا التلفزيون الإسرائيلي نهاية الستينيّات. فيه وزير الحرب الإسرائيلي موشيه دايان ينزل إلى شاطئ مستعمرة نتانيا ليلتقي بفلسطينيين من الضفة الغربية صار باستطاعتهم، بعد 1967 الدخول إلى أراضي 1948، والاستجمام في شواطئها. الآن، مشهد يظهر فيه شاب من الضفة بعقال وكوفيّة يتحدّث لصحافي إسرائيلي تعليقاً على توجّه فلسطيني (في السبعينيّات) للمحكمة الإسرائيليّة العليا ضد بناء المستوطنات في الضفة الغربيّة. في المشهد كان يقول الشاب: «وسنتوجّه لمحكمة العدل الدوليّة».

هذه مصادفات كثيرة في يوم واحد تربطنا بهزيمة 1967. التفكير في المقارنة بين حاضرنا وبين تلك الفترة التي عاشت فيها الشعوب العربيّة على حسّ عبد الناصر بعد الثورة، بمعنويّات «وصلت السماء»، ثم «تدمّرت وتمزّقت الدول العربيّة، أنظر سوريا، أنظر مصر»... الرابط مرّة أخرى يشتد حول عنق المشاهد. أخرج من البيت لقليل من الهواء الطلق. وصلت إلى مقهى «المحطة» في شارع يافا، كانوا يعرضون وثائقياً عنوانه «تبكي الصخور» حول تهجير قرية برعم خلال النكبة، وفيه امرأة تتحدّث عن الفقر المدقع الذي عاشوه بعد التهجير: «كنّا سنموت من الجوع، ولم يكن أمامنا إلا أن نتسوّل في الضفة الغربيّة، وبالفعل ذهبنا للتسوّل في نابلس».

### الحكم العسكري... من وإلى

هزيمة 1967 مرحلة فارقة في حياتنا لعوامل كثيرة، منها ما تعنيه الهزيمة بالنسبة لجذر القضيّة الفلسطينية: تهجير العرب وتطهير «أرض إسرائيل» منهم. يُنكِر الإسرائيليّون وجودا مُسبقا لمخطط عسكري لاحتلال الضفّة الغربيّة وغزة وسائر الأراضي العربيّة التي اغتصبت في ذلك العام. من جهةٍ أخرى، اعترف رجال القضاء الإسرائيلي، والقضاء العسكري خاصةً، أن «المنشور رقم 1» الذي وزعه الجيش الإسرائيلي عند احتلال الضفة الغربيّة وقطاع غزّة، والذي يُعلن فيه فرض الحكم العسكري على هذه المناطق، كان جاهزاً في الأدراج بمئات الرُزم والصناديق سنوات طويلة قبل حرب الأيام الستّة. لم يكن المنشور وحده جاهزاً، بل سلسلة طويلة جداً وشاملة من القوانين العسكريّة التي تغطّي جميع تفاصيل الحياة اليوميّة لأهالي الضفة وغزة، من نظام التأمينات حتّى بيع التبغ حتّى نظام التعليم.

ما يغيب عنّا في الكثير من الأحيان هو أن فرض الحكم العسكري على الضفة الغربية وقطاع غزّة أتى بعد عام واحد من إعلان معاكس: رفع الحكم العسكري عن الفلسطينيين في الداخل، وذلك في العام 1966. والأهم من ذلك هو المرحلة الانتقاليّة، من العام 1966 حتى 1968، التي رُفع فيها الحكم العسكري عن فلسطينيي الداخل دون أن تُلغى قوانين الطوارئ المفروضة عليهم، أيّ أن ما تغيّر بالواقع كان انتقال صلاحيّة تطبيق قوانين الطوارئ من يد الجيش الإسرائيلي إلى يد «الأمن الداخلي الإسرائيلي». هذه إذاً مرحلة تغييرات مفصليّة على فلسطين كلّها: احتلال الضفّة وغزّة جزء من الصورة، لا كلها.

يسأل المحاور في الفيلم الوثائقي: «إذا أردتم بسط سيطرتكم على الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، فلماذا لم تطبّقوا القانون الإسرائيليّ على المنطقة؟ لماذا اضطررتم لتجهيز منظومة قانونيّة كاملة؟». يوجه سؤاله لأحد المستشارين القضائيين العسكريين في الستينيّات. يبتسم المجرم الواثق ويُجيب: «لأننا لم نكن نريد أن نمنحهم مواطنة إسرائيليّة، لا يمكن أن نطبق القانون المدني دون أن نمنحهم المواطنة».

كانت السنوات الأولى بعد النكبة عبارة عن تخبّط إسرائيليّ طويل حول كيفيّة التخلّص من الفلسطينيين في إسرائيل، أو على الأقل تجريدهم من كلّ مقوّمات الائتلاف القومي. في العام 1952 دخل قانون المواطنة إلى حيّز التنفيذ، وبموجبه أعطى الصهاينة مواطنة إسرائيليّة لـ 40 في المئة من أصل 160 ألف فلسطيني بقوا في الداخل بعد النكبة. باقي الـ 60 في المئة منهم، تحوّلت المواطنة بالنسبة لهم إلى مطلب يُمكّنهم من العيش والتصرّف بالحد الأدنى من ظروف العيش الإنسانيّ، خاصة وأن التصريحات الإسرائيليّة كانت تُعلن أن الهدف من منح المواطنة الإسرائيليّة عنهم كان إجبارهم على الخروج إلى الدول العربيّة وترك أراضيهم. في العام 1967، كان قد بدأت تُنجز عمليّة طويلة تحوّل فيها الفلسطينيّون في أراضي 1948 إلى حاملي مواطنة إسرائيليّة، يُضاف إلى ذلك بداية إنهاء الحكم العسكري، وسلسلة طويلة جداً من التغييرات الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي قضت بشكل كامل على الحياة الزراعيّة لفلسطينيي الداخل، وحوّلتهم إلى الصناعات والعمل في المدن الإسرائيليّة، وخاصةً في قطاع البناء الذي نما بهستيريا ليستقبل المستعمرين اليهود الجدد، ولاحقاً لبناء المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

### المقموع الذي استيقظ «سيداً»

هذا هو المشهد عشيّة هزيمة 1967: فلسطينيّون داخل الأراضي المحتلة معلّقون بين احتمالين، حلم التحرير الذي يسمعونه بصوت عبد الناصر والذي يبثّ عبر الراديو من جهة، ومن جهةٍ ثانية المواطنة الإسرائيليّة والمساواة المدنيّة مع المستعمِر التي ستوفر (هكذا توهّمنا) لمجتمع مهزوم مسلوب مصلوب ظروف حياة كريمة بعد حكم عسكريّ قاهر مسرف في قمعه. وفي تلك اللحظة، حزيران/يونيو 1967، لحظة الهزيمة، تحطم الاحتمال ـ الحلم. تحطّم المذياع في ساحة القرية. هُزم الوطن العربيّ وانتصر الاحتمال الثاني– أن نكون مواطنين في إسرائيل.

وفي ليلةٍ غبراء، استيقظ المقموع سيّداً: من كانوا أمس تحت الحكم العسكري صاروا اليوم مواطنين كاملين، يعرفون الإسرائيلي، يفقهون لغته ويعيشون تحت منظومة المستعمرين القانونيّة. مقابل من؟ مقابل أخوتهم الذين أصابهم الاحتلال بالأمس، يقبعون تحت الحكم العسكري، ومفتاحهم للتأقلم مع الواقع الجديد، جسرهم الوحيد لفهم الظروف الجديدة، هم فلسطينيّو الداخل.

هذا الالتقاء كان بالحقيقة اصطداماً. كان إضفاء منظومتين قانونيّتين مختلفتين في الداخل والضفة الغربيّة عاملاً أساسياً في تأصيل وتعريف الشرذمة وانقسام الهويّة الفلسطينيّة. لهذا السبب مثلاً، ولأسباب كثيرة أخرى، مثل العدد والفائدة الاقتصاديّة، قررت إسرائيل توطين أهالي الجولان السوريّ (وهم من الدروز) لمحاولة ربطهم بالدروز الفلسطينيين الذين سُلخوا عن مجتمعهم منذ الخمسينيّات. ومع قسوة المشهد وما أثاره من هوّة بين أبناء الشعب الواحد، إلا أنه أنتج بالوقت ذاته مراحل تاريخيّة هامّة في تاريخ فلسطين.

فقد أنجبت الحقبة نخبة مالية فلسطينيّة جديدة اعتمدت على المقاولين الذين شكلوا جسراً ربحياً بين مسحوقي الضفّة وغزّة وبين الإسرائيليين، وحققوا أرباحاً طائلة أنشأت طبقة غنيّة امتدت فيما بعد لتفتتح مصالحها وتُنتج (دون نوايا) طبقة وسطى فلسطينية في الداخل، استطاعت دخول الجامعات وتعزيز العمل السياسي الذي كان أحد أهم محطّاته «يوم الأرض» الخالد في العام 1976.

### عودة إلى العودة

هنا نحن نُمسك بتشكيلات تاريخيّة أسست واقعنا اليوم، ولكننا نستطيع أن نراها معكوسة في يومنا هذا أيضاً: هيمنة الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر تحاول الاختباء وتحميل المسؤولية لقيادة سلطة فلسطينيّة تنادي بحلّ الدولتين في «المحافل الدوليّة»،على الرغم من أن أحداً غيرها لم يعد يؤمن بكذبة أن أراضي 1967 يمكنها أن تحلّ القضيّة. أما في الداخل، فالفلسطينيّون، بعمليّة عكسيّة، بدأوا يتحققون من أن المواطنة الإسرائيليّة هي عبء تاريخي سلخهم عن حياتهم وبيئتهم، وأن المشكلة ليست في مواطنتهم المتساوية، إنما هي جوهريّة في عمق وجود هذا النوع من المواطنة في هذا النوع من النظام. في الوطن العربي يلوح مخاض التحرر من العسكر والهزيمة – سياسياً وفكرياً ونفسياً. الصورة الآن عكسيّة: المرأة المسنّة التي خرجت من برعم الجليليّة تتسوّل في نابلس، عادت من نابلس لتتسوّل في الجليل، وطريقها لا زال طويلاً نحو حياة كريمة، عودةً إلى الجليل.

نحن نمسك بتشكيلات تاريخيّة مرادفة لواقعنا اليوم. ونحن نحمل الأمل. الأمل في أننا نلتقي مع مشاهد تاريخ الهزيمة في طريق العودة منها. نحن نعود، والهواء الحار يضرب وجهنا بقوّة. نعود من الهزيمة حين ننطلق من المسنّ الذي توفي وعاد إلى التراب متأملاً عودته إلى قريته. نعود من الهزيمة حين ننطلق من النكبة، من أصل الكارثة، من جوهر تأسيس كيان مغتصب. من هنا نعود في طريقنا إلى حيفا...

**مجد كيّال**

كاتب فلسطيني من حيفا

# «النسوية الإسلامية» في مصر: أدوات الخطاب وتحدياته

كثيراً ما يثير مصطلح «النِسْوية الإسلامية» الجدل، إذ يقابَل بالرفض من جانب العلمانيين وكذلك الإسلاميين/ات الذين يتحفظون على استخدام مصطلح «نِسْوية» لما يحمله بحكم النشأة والتطور من «قيم غربية» تتناقض مع الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المسلمة.

تختلف تعريفات المصطلح، ولكن يمكن الاتفاق عامة على أنه كأي اتجاه نسوي، معنيّ بحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. ما يميزه عن الاتجاهات النسوية الأخرى، من منظور إسلامي، اعتباره الإسلام كافلاً لحقوق المرأة كاملة، وأن المشكلة تقع في تفسير الدين وتطبيقه وليس في أصله.

تهتم النسوية الإسلامية بأن يكون للنساء دور في إنتاج المعرفة الدينية التي اقتصر إنتاجها على الرجال فجاءت متأثرة بالمنظور الذكوري وبالسياق الاجتماعي والثقافي الذي أنتجت فيه، ولم تعد ملائمة لواقع جديد.

وفي سبيل «كسر احتكار الرجال لإنتاج المعرفة الدينية»، حرصت رائدات النسوية الإسلامية على تقديم «اجتهادات» حول حقوق النساء والمساواة بين الجنسين في الإسلام.

وغالباً ما تواجَه هذه الاجتهادات بانتقادات تتعلق بعدم توافر الأهلية العلمية للمجتهدات، وعدم الالتزام بالقواعد المتفق عليها، والاجتزاء والانتقائية عند قراءة النصوص الشرعية والتراث، والتحيّز للنوع، واتخاذ موقف مسبق من التراث المتنوع، والوصول إلى نتائج تفتقر إلى مقدمات منطقية... ويصل الأمر إلى وصف بعضها بالتعارض الكامل مع مبادئ الإسلام (كتلك التي لا تعتمد على السنّة مثلاً كمصدر معتمَد).

على كل ذلك وبالرغم منه، حلّت «النسوية الإسلامية» كواحدة من مواضيع مؤتمر «قضايا المرأة: نحو اجتهاد إسلامي معاصر»، الذي عُقِدَ في آذار/ مارس الماضي في مكتبة الإسكندرية. وكان لافتاً أن الأبحاث جميعها (باستثناء واحد فقط) قدمتها نساء، من مصر والمغرب وتونس والسعودية...

### تحليل نقدي للخطاب في مصر

في بحثها المعنون «التحديات التي تواجه مساعي النسوية الإسلامية لإصلاح قانون الأحوال الشخصية ــ منظمات حقوق المرأة غير الحكومية في مصر بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي لحقوق الإنسان» تشير الباحثة النسوية د. مروة شرف الدين («حركة مساواة») إلى أن الخطاب الذي تستخدمه بعض المنظمات غير الحكومية وبعض النشطاء لإصلاح قانون الأحوال الشخصية في مصر أو في مجال حقوق المرأة يمكن توصيفه بأنه «نسوي إسلامي»، مُعتبرةً أن نشأة ما يوصف بـ«الخطاب الإسلامي المستنير» جاءت من التفاعل بين الواقع الاجتماعي والاقتصادي للنساء في مصر وبين القانون الإسلامي (الجانب القانوني من الشريعة)، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وعدّدت الباحثة الأدوات المستخدمة لصياغة هذا الخطاب: التحليل التاريخي والسياقي واللُغوي للآيات القرآنية، دراسة الآيات في ضوء مقاصدها، إعادة تفسير الآيات القرآنية بالاسترشاد بمبادئ قرآنية عامة كالمساواة والعدالة والكرامة الإنسانية، التمييز بين الشريعة والفقه، تمييز الأحاديث القوية من الضعيفة، تقديم جوانب وأمثلة من حياة النبي تدعّم المطالب وتدعيم الخطاب بحقائق وإحصائيات علمية مستقاة من الواقع (هذا مع الاسترشاد بالخطاب العالمي لحقوق الإنسان).

وأشارت الباحثة إلى أن هذا الخطاب ولّد تضارباً بين الالتزام بالمرجعية الإسلامية ومعايير حقوق الإنسان (حسب القانون الدولي)، على الرغم ممّا يحمله من إمكانات مهمة (خاصة أكثر قبولاً في المجتمعات المحافظة). والإشارة هنا إلى التضارب في مسائل كتعدد الزوجات والميراث وقوامة الزوج وطاعته في مقابل النفقة وتأديب الزوجة.

أمّا عن الأسباب، فتقول شرف الدين إن العقيدة الدينية الشخصية تمنع بعض النشطاء من تقديم مطالب معيّنة تتعلق بتحقيق المساواة، إضافةً إلى مدى استعداد المجتمع لتقبل بعض المطالب في ظلّ وجود ضعف بنيوي للمنظمات وضعف قدرتها على الحشد والضغط. كما أن هذا الخطاب ما زال في طور التشكّل التدريجي وحدوث التضارب أمر متوقع خلال مرحلة الصياغة والتطوير.

وفي تعقيبها على الورقة البحثية، أشارت سوسن الشريف (باحثة مشاركة بمركز البحوث الاجتماعية بالجامعة الأميركية في القاهرة) إلى أن محدودية الاتجاه النسوي الإسلامي في مصر تجعل من الصعب الكلام عن «منظمات غير حكومية» تتبنّى هذا الاتجاه، مرجّحةً تبنّيه من قبل أفراد من دون مؤسسات حاضنة.

وانتقدت الشريف اعتماد الباحثة على مراجع أجنبية في تعريف الشريعة والفقه بدلاً من العودة إلى المراجع الأصلية، كذلك عدم طرح أي استراتيجيات أو حلول لمواجهة التحديات.

### النساء وإنتاج المعرفة الدينية تاريخياً

«النساء والحق في الاجتهاد وإنتاج المعرفة: قراءة في مفهوم النقص وتأويلاته» هو عنوان الورقة البحثية التي قدّمتها فاطمة حافظ الباحثة في «مركز خُطوة للتوثيق والدراسات».

بدايةً، مصطلح النقص مقصود به نقص العقل المنسوب للنساء في حديث نبوي، وهو الذي تمّ إكسابه دلالات الحطّ من قدرات النساء. وما لم يفهمه علماء القرون الأولى الذين دفعوا النساء الى ترك المجال المعرفي للرجال أو إقصارهنّ على أنواع محدّدة من المعرفة الدينية.

وأشارت الباحثة إلى غنى التجربة التاريخية بالنماذج التي تؤكد اشتغال النساء بشتى أنواع المعرفة ومنها الفقه والحديث.

أمّا عن مراحل استدعاء مقولة النقص فهناك مرحلتان، وفق حافظ:

في الأولى اكتُفِيَ بإيراد النقص عند التعرّض سلباً لاجتهاد النساء، كحجّة.

في الثانية تجاوز الأمر مجال التلميح إلى حيّز التفعيل، حيث استخدمت المقولة لإضفاء الشرعية على عملية إقصاء النساء من المجال المعرفي وتبرير ممارسات اجتماعية قائمة على الحجب والعزل.

وتستخلص الباحثة أن المشكلة لا تكمن في نص الحديث بحدّ ذاته – أو في أي نص ديني آخر – إنما في كيفية التعامل معه وإسقاطه في الواقع، وكذلك في الدلالات والمعاني التي يكتسبها في لحظة تاريخية معينة (التي تشكل جزءاً من عملية فهم النص لاحقاً).

وعلى هذا فإنه من أجل فهم أدق لمضمون النصّ لا بدّ من إعادة قراءته على ضوء سياقه الخاص (مناسبة نزوله)، وعلى ضوء علاقته بشبكة النصوص والمفاهيم الدينية التي يرتبط بها.

### اجتهاد ثقافي

برأي الباحثة فاطمة حافظ فإن الجدل حول مصطلح «النسوية الإسلامية» مفتعل وغير مجدٍ منهجياً، فالمشكلة في المضمون، معتبرةً أنّ ولادة المصطلح هي ردّ فعل على تدني واقع المرأة المسلمة ومحاولة للإسهام في التغيير.

تصف حافظ اجتهادها هي وزميلاتها بأنه «اجتهاد ثقافي فأنا لست أزهريّة، لكن في إطار إعدادي لرسالة الدكتوراة في التاريخ الحديث وهي رسالة تاريخية فقهية، درستُ الفقه وأصوله بتعمق وقرأت في النظريات الفقهية وتاريخ الفقه وتطور التشريع ما أكسبني معرفة بعقليّة الفقيه وكيف يفكر ويحكم على الأمور». من هنا استطاعت القول بأنّ المسألة ليست تحيّزاً ذكورياً وإنما بيئة ثقافيّة وفكريّة تعمل في نفوس المشتغلين بإنتاج المعرفة الدينية وتؤثر في قراءتهم للنص الديني وفي إصدارهم للأحكام الشرعية، مضيفةً أنها تجتهد في الالتزام بالقواعد المتفق عليها للاستنباط وعند الكتابة يتملكها هاجسان هما: الخشية من التعامل مع النص الديني (كونه مقدّساً) وهذا له رهبة وجلال، والرغبة في الكشف عن عدل الشريعة وسماحتها مع النساء.

### التجاذبات السياسية وراء محدوديّة الاتجاه

وعن واقع النسوية الإسلامية في مصر تقول الباحثة إنها «اتجاه محدود جداً والسبب هو التجاذبات السياسية. فالحركات الإسلامية لها أذرع نسوية، والباحثات الإسلاميات الأكاديميات يعانينَ لأن البعض يصنفهنّ ضمن تيار الإسلام السياسي، وعلى الجانب الآخر يُنظَر إليهنّ على أنهنّ «علمانيات متغرّبات»، وهو ما حدث أثناء مشاركتهنّ في «وثيقة الأزهر لحقوق المرأة». فهنّ في نظر التقليديين تيار علماني، وفي نظر «دعاة المدنية» إسلام سياسي. وهذا ما يتطلب الدفع بالنسوية الإسلامية إلى تأكيد أنها «حركة معرفيّة» لا مجال لتسييسها، مع ضرورة تدشين حقل دراسات نسوية تكون له مناهجه وأدواته البحثية الخاصّة. والباحثة لا ترى أصلاً في مسائل القوامة والتعدّد وانتصاف الشهادة والميراث نفياً لفكرة «عدل الشريعة»، لأن المسألة ليست مساواة حسابية بين ما يحقّ للرجل وما يحقّ للمرأة...

**منى علام**

باحثة وصحافية من مصر

## فرحة

نحن فرحانون صح؟ / صح / كسبنا؟ / كسبنا. / إذن نحن فرحانون / فرحانون / إذن هيا نفرح / نحن فرحانون أصلاً / آه صح / ولا تنس، سنقتلهم / أوغاد / زبالة / عملاء / ولكن نحن فرحانون صح؟ أكيد / إذن هيا نفرح والنبي / طيب حاضر، هيا / (ينشطران لأربعة أجزاء من الفرحة، تجري وراء بعضها، يتقافزان على الحيط، يلتئمان كما كانا. يجلسان على الجدار ليجففا عرقهما).

أوف. مجهود رائع / خرافي / قلبي يدق بسرعة. كلي نشاط الآن / فرحة فظيعة / صح؟ صح؟ كنت أقول هذا للتوّ، هذا المجهود دليل على أننا فرحانون، صح؟

أكيد.

(نص نائل الطوخي ورسم محمد مخلوف)

العربي السفير

## متابعات

10 في المئة هي مقدار تراجع المؤشر الرئيسي في البورصة المصرية مطلع هذا الأسبوع، ما يعني أن الأسهم خسرت 40 مليار جنيه ( 5.6 مليار دولار) بسبب الضريبة الجديدة على أرباح البورصة التي اعلنت الحكومة المصرية فرضها.

# «ثورة الزنج» في العراق الديموقراطي

ازدهرت في بغداد إبان العصر العباسي سوق لبيع العبيد، عُرفت بـ«سوق الرقيق»، إذ ما إن يصل ذوو البشرة السوداء إلى أرض العراق، حتى كانوا يرحّلون للعمل في المزارع. إلا أن بعضهم أُعتِق بفضل الشرع الإسلامي، فتسلم مناصب عليا ووزارات، فضلاً عن تنصيب العبد «خصيب»، الذي كان يسخن الماء للخليفة، والياً على أهل مصر عقاباً وتحقيراً للسكّان على ثورة فاشلة. لكنه سرعان ما أجاد الحكم وأسس مشاريع لا يزال الحديث عنها ماثلاً حتى اليوم. أما البصرة، فكانت تشهد في ذلك الوقت ثورة عارمة يقودها نفر من ذوي البشرة السوداء بقيادة عبد الله بن محمد، سُمّيت حينها «ثورة الزنج». لكنها هُزمت. ولم تتبدل الأحوال لغاية العام 1855 حين أصدر العثمانيون مرسوماً قضى بمنع تجارة الرقيق في جميع الأراضي الخاضعة لسلطتهم.

وإذا كانت بغداد آنذاك قد سلّمت سود بشرة مناصب ومراكز، فإن بغداد الآن أكثر عنصرية من ذلك الوقت. أما البصرة، موطن ثورة الزنج الاولى، فقد قمعت فيها «ثورة زنج» جديدة لم تستمر لأكثر من بضعة أشهر. والسياسة أحياناً مرآة المجتمع الذي ما زالت بعض شرائحه تطلق على ذوي البشرة السوداء تسمية «العبيد»، تحقيراً ينسحب على ممارسات اجتماعية كثيرة.

### الزبيري.. المفترى عليه

يضم العراق نحو أكثر من مليونين من ذوي البشرة السوداء يتوزّعون على المذاهب الشيعية والسنية، وعلى بغداد ومحافظات مثل ذي قار وميسان والبصرة التي تشكل مركز وجودهم الأكبر، وتحديداً في قضاء الزبير الواقع على حدود العراق مع الكويت. يضم القضاء قرابة 300 ألف منهم بحسب حركة مختصة بحقوق السود، وقد درج لذلك إطلاق «زبيريّ» على كلّ أسود بشرة نسبة إلى المدينة التي سُميت على اسم الصحابي الزبير بن العوام. يحافظ سود البشرة على جزء من ميراثهم الأفريقي الذي ينحدرون منه، مثل آلاتهم الموسيقية الايقاعية، ويعمل أغلبهم في مهن يدوية وعمّال بناء.

تنعكس النظرة الدونية لهم من قبل المجتمع في نواح كثيرة. فمثلاً، وعلى الرغم من حمى تغيير أسماء مدن ومعالم بغداد وبقية المحافظات العراقية، عقب الاحتلال في نيسان/ابريل عام 2003، كمدينة الصدر التي كان اسمها قبل التغيير مدينة صدام ومحافظة كركوك التي أطلق عليها النظام السابق تسمية محافظة التأميم وغيرها الكثير، إلا ان المناطق التي تسمى باسم قاطنيها من ذوي البشرة السوداء لم يشملها التغيير بسبب عدم اهتمام المعنيين بهذه الشريحة الواسعة داخل المجتمع، إذ بقيت تسمية «دور السود» كما هي، على الرغم من أنها تقع في المنصور، أحد أحياء بغداد الفخمة وعند أعتاب تمثال ابو جعفر المنصور الذي طالته موجة التغيير بتدميره كلياً دون الالتفات الى قيمته الفنية الكبيرة. كما أن «حارة العبيد» التي تقع في منطقة «الكسرة» في قلب بغداد وهي تغفو عند صرح حضاري وتعليمي مهم هو كلية الفنون الجميلة، بقيت على تسميتها بالرغم من أن سكانها لم يعودوا يقتصرون على من هم من ذوي البشرة السوداء.

### بشرة سوداء دون ياقات بيضاء

اعتاد النظام السابق التفاخر بتمثيله رسمياً لألوان الطيف العراقي مثل العرب والكرد والتركمان والمسلمين والمسيحين والازيدية والصابئة... إلا ان نظرة متفحصة على تشكيلاته الحكومية على مدى خمسة وثلاثين عاماً تشي بأن هذه التشكيلات لم تضم في إحداها عراقياً من ذوي البشرة السوداء. وإذا ما استثني داود القيسي، نقيب الفنانين الأسبق، وهو واحد من المنتمين مبكراً لصفوف الحزب الحاكم ويُعتبر مغني الحزب الأول (قُتل بعد الاحتلال بيومين في منزله)، فإن قائمة المناصب العليا تكاد تخلو من هؤلاء. وينسحب الأمر ذاته على الوضع الحالي في العراق، إذ لم تضم قوائم الحكومات أو البرلمانيين أو القيادات الحزبية أحداً من هؤلاء المهمشين الذين لم ينتبه الى حقوقهم كعراقيين.

انتقل هؤلاء إلى مرحلة جديدة عقب حلول «الديموقراطية» في العراق عام 2003، إذ في العام 2007، وبينما كانت رحى الاقتتال الأهلي تدور في محافظة البصرة أقصى جنوب العراق، أسّس ذوو البشرة السوداء في المحافظة البعيدة «حركة العراقيين الحرة» التي هدفت إلى تبني «المفاهيم الوطنية الديموقراطية والتقدمية» بحسب بيانها، لكنها هدفت أيضاً إلى إرساء الديموقراطية بشكلها الفعلي في البلاد، من خلال تعريف ذوي البشراء السوداء بحقوقهم كمواطنين في العراق الذي تجاوز عدد سكانه 30 مليون نسمة آنذاك، وان ما يتعرضون له كل يوم من وصفهم بـ«العبيد» مخالف للدستور الذي يساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن لونهم أو دينهم أو مذهبهم.

حاولت الحركة أن تكون اجتماعية وسياسية في آن معاً، فهي بالدرجة الأساس تذهب إلى المناطق التي تقطنها أغلبية من ذوي البشرة السوداء لتعريفهم بحقوقهم، فضلاً عن الترويج لنفسها كحركة سياسية تهدف الى دخول البرلمان لتمثيل أبناء جلدتهم. واجهت الحركة وقتذاك سيلاً من السخرية والاتهامات، وعد إعلاميون في البصرة الحركة بأنها تهدف إلى تأجيج الروح العنصرية عند ذوي البشرة السوداء، معتبرين أنها تهدف إلى خلق روح المظلومية من أجل الحصول على مكاسب ومناصب. أما السياسيون فلم يتوانوا عن القول بأن هؤلاء يحاولون القيام «بثورة زنج» جديدة.

ظلّت تلك الحركة تعمل حتّى رشحت 8 من أعضائها في عام 2009 لانتخابات مجالس المحافظات، فشلوا في الوصول إلى مقعد في المحافظة. بقيت الثورة صامتة حتّى جاء فوز باراك أوباما برئاسة الولايات المتحدة الأميركية بمثابة الإبرة المنشطة، احتفل «الزبيريون» في البصرة بهذا الفوز، وخرجوا بمسيرة عارمة من أجل إثبات وجودهم، كأن ذاك الفوز بمثابة اعتراف العالم بحقوقهم، فكيف بالحكومة العراقية التي أتى بها النظام الأميركي نفسه؟

### اغتيال لوثر كينغ البصْريّ

أسوة بالكثير من الإحصائيات الغائبة في العراق، تغيب تلك العائدة الى أوضاع ذوي البشرة السوداء في البلاد، عدا ما توفره «حركة العراقيين الحرة» التي تعتمد على التكهّنات أكثر منها على ضوابط علميّة. تؤكد الحركة أن أغلب ذوي البشرة السوداء هم من الفقراء الذين يعانون تهميشا في مناصب الدولة وعنصريّة في المدارس وغيرها من القطاعات. وفي العراق، فإن التقاليد العشائرية التي تهيمن بدلاً من قيم الدولة المدنية، ما زالت تنظر إلى سود البشرة باعتبارهم من بقايا «عبيد» مضيف شيخ العشيرة الذين لا وظيفة لهم سوى تقديم القهوة ورعي الغنم، فقد خدم هؤلاء لغاية الخمسينيات في مضايف شيوخ العشائر، وبعضهم اندرج طوعاً تحت خيمتها مع تراجع دور الدولة والذي يجعل الإنسان الذي لا ينتمي إلى عشيرة ضعيفاً ومكشوفاً.

كان جلال ذياب أمين سرّ جمعية « أنصار الحرية الانسانية» أوّل من فطن إلى ذلك، فطالب بتصنيف ذوي البشرة السوداء كأقليّة في العراق، هي الأكبر بعد الأكراد بحسب قولهم. ظهر جلال فجأة على الساحة وهو يخاطب الإعلام ويلتقي بمسؤولي منظمات المجتمع المدني، وكان كلامه يعني عند كثيرين مجرد ترف في ظلّ مجتمع يُقتل أفراده كل يوم. وهو اتّهم بأن حراكه ليس حقيقياً بل خاضع لأجندات خارجيّة تحاول تفكيك المجتمع العراقي، لكنه أصر على التأكيد أن الديموقراطية تعني من بين ما تعنيه إلغاء التمييز، وأن الأوصاف التي يصف بها المجتمع ذوي البشرة السوداء هي تمييز، لكن هذا لم ينفع.

كان جلال الذي علّق صورة مارتن لوثر كنغ فوق رأسه في مكتبه، لا يعرف أن موته سيشابه موت لوثر كنغ. كلاهما اغتيل. حدث ذلك في البصرة في نيسان/ابريل من العام الفائت. قاتل لوثر كنغ عُرف وألقي القبض عليه وحوكم جراء فعلته. أما جلال فقد ظل قاتله مجهولاً مثل معظم قتلة العهد «الديموقراطي». هكذا انتهت حياته دون صخب، وواجهت القمع «ثورة زنج» جديدة...

### العبد والزبال

بعض هؤلاء السود ممن طحنتهم الحياة اعتادوا الكلمات العنصرية تجاههم بل واستدخلوها، فباتوا هم أنفسهم يروون النكت عن أنفسهم أو الأحداث التي حصلت معهم بسخرية كبيرة.

يروي حسين «الأسود» ـ وهي كنيته بين معارفه ـ وهو عامل في مصنع مخلات، حادثة حصلت معه: ذات يوم تعرفتُ على فتاة عبر الهاتف وظللنا نتكلم حتى طلبت لقائي، فاستدللت على منزلها وقالت إنها ستقف خلف الباب لتراني عن قرب، وعندما وصلت المكان المحدد اتصلت بها قائلاً:

– مرحبا.. أنا في شارعكم هل ترينني؟

– أجابت على الفور: لا.. لا أراك

وبعد إلحاح وتوضيح مني قالت: ليس في الشارع سوى عبد زبال.

فرددت مسرعاً: أنا هو!

**عمر الجفّال**

كاتب صحافي من العراق

## حلم .. فلسطين

## arabi@assafir.com

– تمارين في العلاقات العامة ـ محمد بنعزيز
– في فشل جميعة الحقوق السعودية («حسم») ـ علي عايض القحطاني
– العراق: تراجيديا الفئات المهمّشة – ميثم الحربي
– انتهاكات التعليم الخاص في الأردن: «تجارة» المعرفة والرقابة الغائبة ـ أحمد أبو حمد
ـ يستقبل الموقع مساهماتكم واقتراحاتكم وتعليقاتكم على العنوان:
على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
على «تويتر»: السفير العربي - @Arabi Assafir

## .. بألف كلمة

### سعد يكن ـ حلب

ولد الفنان السوري في حلب عام 1950، وما زال يعيش ويعمل فيها

## مدونات / فايسبوكيات

### 40 مليون صوت!

في آخر حوار للسيسي قبل الصمت الانتخابي سأله الإعلامي حمدي رزق «انت عايز كام يصوتو 30 مليون؟» فقال لا، 30 مليون مش كفاية .. أنا عايز 40 مليون صوت أتحدّى بيهم العالم!».

هذا هو السبب الأكبر في حالة الهستريا اللي حصلت في الانتخابات، مصطفى بكري مثلاً وهو يصوّت كان يقول «إحنا قلنا حينزل 80 في المئة يشاركو ويبهرو العالم كله»... طيب لننسى بكري ولنعتبره غير مهم.

لكن مفروض السيسي ـ مدير المخابرات الحربية على سنّ ورمح، والذي يطوعه نخبة من المثقفين والأساتذة المنظرين ـ عارف وفاهم كويس أن النسبة هذه «مستحيلة»، لا تحدث في أعتى دول العالم أصلاً، وأقصى طاقة تصويت في تاريخ مصر بأقصى طاقة حشد من الجميع، كانت حوالي 25 مليون، كيف تصوّر أنه سيصوّت 40 مليوناً؟ مراراً وتكراراً تتأكد القاعدة: حين تفرط في الكذب تَصدّق الكذبة، وتصبح كاذباً على نفسك قبل أي أحد آخر. ما حصل يُشبه يقين قيادات الإخوان قبل 30 حزيران/ يونيو بأن «الشعب كله معانا» ولن ينزل سوى بضعة آلاف من النصارى والعلمانيين والفلول و«البلطجية» المأجورين يقعدوا ساعتين ويروحوا!

من بؤس الحال أن الواحد بقى أقصى طموحه أن السياسيين عندنا يكذبوا علينا ويفضلو فاهمين ده وعارفين الواقع، لأن عواقب كذبهم على أنفسهم بتقلب سواد على الجميع!

من صفحة محمد أبو الغيط على فايسبوك

### معاناة حرة في اليمن

هي في منتصف الثلاثينيات من عمرها، درست وتعلّمت وتعمل حالياً بمرتب مرتفع تعيل به نفسها وتعيل أسرتها معها. حياتها العائلية مختلفة، فقد استقلت في شقة قريبة من منزل والديها، بحثاً عن الاستقلالية التامة. الفتاة مثقفة، جريئة، متمردة وصداقاتها واسعة. تؤمن بنفسها ككيان مستقلّ لا يتبع أحداً، تحبّ السفر واكتشاف العالم، منذ أشهر وهي تخطط مع أصدقائها للسفر خارج اليمن للاستراحة من ضغط العمل وأوضاع البلد...

تبدأ الترتيبات، لتتذكر بأنّ جواز سفرها قد انتهى وأنّ عليها إصدار جواز سفر جديد. جمعت الأوراق المطلوبة واتّجهت إلى مصلحة الجوازات. انتظرت خلف طابور ممتلئ ذكوراً حتى جاء دورها، لتقف أمام الضابط الذي نظر إليها من رأسها حتى أسفل قدميها، وراح يتلفّت يميناً ويساراً.

الضابط: فين ولي أمرك؟

هي: مافيش معي ولي أمر.

الضابط: سيري جيبي أبوكي ولاّ أخوكي ولاّ زوجك، ولاّ أي حدّ وتعالي خرّجي جواز.

هي: يا أخي لو تلاحظ إني أكبر منّك، أنا فوق الثلاثين، مش ضروري أجيب زوج ولا أب ولا حدّ. أنا وليّة نفسي.

الضابط: اسمعي لا تدوشيني، سيري جيبي ولي أمرك.

ملاحظة: هذه الثقافة السائدة تتنافى مع فكرة المرأة المتعلمة الواعية والمثقفة الباحثة بجهد عن منطقة صغيرة تحترم كيانها كإنسان.

من صفحة هند نصيري على فايسبوك

### مراقب بعين حمامة

إذا أصبح الحديث عن الشعائر مسألة شجاعة وخنوع، تعايش أو اضطهاد، وأصبحت مفردات الحوار وقطع غياره: الجهل، الخرافة، أكرمونا بسكوتكم، حبس المكوّن الآخر وإقفال زمانه ومكانه، تخريب الشارع... إلخ.

فأفضل ما يفعله المتلصّص على هؤلاء المتحاورين هو أن يركب منطاد العزلة ويطير! ويراقب بعين حمامة مهاجرة إلى اللا أين.

لا يمكن أن نعدّ هذا حواراً إذا فصمنا أطرافه بتخويف الآخر لفظياً.

المشكلة بأن الحوار تعدّى مسألة إنتاج هوية لينتج طرفاً ثالثاً مثل «الحاجوز» في قتال الشوارع، «حاجوز» مهمته الثقافية إدامة العراك ونفخ جمرته طلباً للدفء والعافية.

يصعب تلطيف هويات تراثية أو تشذيبها في أوج انطلاقها، حيث تستند كل قوتها على إنجاح الفرجة، تكبير الشاشة وتكثير الجمهور، بينما تجابهها الهوية الأخرى بكسر الشاشة وتفجير الفرجة، وأسهل من كل ذلك هو التمتّع باليأس السعيد من حال البلاد وإنجاح حوار مُسالم مفاده أن ما يحدث الآن ليس حواراً!

من صفحة مرتضى كزار على فايسبوك